



## كلمة

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي

مؤتمر البنك المركزي العراقي السنوي الرابع  
حول "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي - المعطيات والاتجاهات"

بغداد - جمهورية العراق

10 ديسمبر 2018

معالي الدكتور علي محسن إسماعيل محافظ البنك المركزي العراقي،

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات الأخوات والأخوة

أسعد الله صباحكم بكل خير،

يسرني التواجد معكم اليوم في مدينتنا العربية العريقة بغداد وبلدنا العزيز جمهورية العراق، بمناسبة انعقاد مؤتمر البنك المركزي العراقي السنوي الرابع حول "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي - المعطيات والاتجاهات".

لعل حضور هذا العدد الكبير، لهو خير دليل على الأهمية الكبيرة التي توليها السلطات العراقية للدور الهام والمحوري للبنك المركزي العراقي في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وتعزيز فرص التنمية المستدامة، وهي مناسبة أن أتقدم بالشكر والامتنان لمعالي الدكتور علي محسن إسماعيل وزملاءه في البنك المركزي العراقي على دعوتهم الكريمة لصندوق النقد العربي للمشاركة في هذه المناسبة، وكذلك على تعاونهم المستمر مع الصندوق في مختلف الأنشطة والمبادرات التي يعمل عليها. كما هي مناسبة طيبة لنهنئ معاليه لحصوله على جائزة محافظ العام لاتحاد المصارف العربية لعام 2018، تقديراً لجهوده في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

كذلك أود أن أثنى على موضوع مؤتمركم لهذا العام حول "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي - المعطيات والاتجاهات"، انعكاساً للدور المتجدد للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة، مع المساهمة من جهة أخرى في إرساء مقومات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ولا يسعني في هذا السياق، إلا أن أثنى الجهود الكبيرة التي قام بها البنك المركزي العراقي في السنوات القليلة الماضية، لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي التي

تقوم بها الحكومة العراقية في مساعيها لمواجهة تحديات البطالة وتحقيق النمو الشامل والمستدام، في ظروف وتطورات صعبة. لقد مكنت الإصلاحات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي، في إرساء مقومات الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق تقدم ملحوظ على صعيد مؤشرات أداء القطاع المالي والمصرفي والشمول المالي.

## أصحاب المعالي والسعادة،

## حضرات السيدات والسادة الحضور،

إن التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، دفعت البنوك المركزية خاصة لدى الاقتصادات الناشئة والدول النامية إلى مراجعة مسؤولياتها وأدوارها، ليس فقط في السعي للمحافظة على الاستقرار النقدي، بل لقيادة الجهود الوطنية لدعم تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتطوير البنية التحتية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية، سعياً للمساهمة في النمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة.

وتحظى اليوم مواضيع الاستقرار والشمول المالي وتوفير البيئة المشجعة للاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير نظم البنية التحتية المالية، بأولوية كبيرة في استراتيجيات وسياسات البنوك المركزية في الدول النامية. وليس المقصود التدخل المباشر في توجيه الموارد والتمويل، بل توفير البيئة المالية والمصرفية المناسبة التي تساعد على تسهيل عمليات الوساطة المالية من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من جهة، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين وتشجيع الممارسات السليمة وترسيخ الحوكمة والشفافية والسعي للارتقاء بأسواق المال وبنظم الدفع والتسوية من جهة أخرى.

لا يخفى عليكم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها اليوم سياسات واستراتيجيات الاستقرار والشمول المالي، إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة. فمن الصعب

تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات غير متضمنة في النظام المالي. كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما لا يجب إغفال أثر ذلك على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي، عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها.

بالتالي، يساهم المحافظة على الاستقرار المالي والارتقاء بالشمول المالي، إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة الحضور،**

يعتبر البنك المركزي العراقي، خير مثال على الدور التنموي للبنوك المركزية. فقد تضمنت استراتيجية البنك 2016-2020 إلى جانب التأكيد على مسؤوليات ووظائف البنك المركزي الرئيسة في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم سلامة ونزاهة العمل المصرفي، العديد من المبادرات والبرامج والإجراءات التي تعزز من فرص تنمية الاقتصاد وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الارتقاء بمنظومة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي وإرساء الحوكمة والشفافية.

ونحن من خلال متابعتنا في صندوق النقد العربي للجهود التي بذلها البنك المركزي العراقي في السنوات الأخيرة، نود أن نشيد بالنجاحات والإنجازات الكبيرة التي

تحققت، وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والتحديات الكبيرة التي مر بها بلدنا العزيز العراق وانعكاساتها على القطاع المالي والمصرفي. فقد نجح البنك المركزي العراقي من خلال اتباع سياسة نقدية رشيدة من تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي وضبط التضخم لأقل من 2 في المائة، في الوقت التي شهدت فيه احتياطات العملات الأجنبية ارتفاعاً ملموساً لتصل إلى أكثر من 60 مليار دولار، بما يوفر مساحة لدعم ميزان المدفوعات ومواجهة التحديات والازمات الاقتصادية.

كذلك، حقق البنك المركزي العراقي خطوات مهمة على صعيد تعزيز سلامة وكفاءة العمل المصرفي ودعم حضور البنوك في تنمية الاقتصاد وتمويل المشاريع، فقد تضاعفت رؤوس أموال البنوك العراقية لتصل إلى حوالي 15 تريليون دينار عراقي، في الوقت الذي عزز البنك المركزي من جهوده على صعيد تطبيق الحوكمة السليمة وتطبيق مقررات بازل III والمعايير المحاسبية الدولية، إلى جانب تطوير نظم وقواعد البيانات، وإنشاء شركة ضمان الودائع وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال، والاهتمام بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور. ولعل خروج العراق عن دائرة المتابعة هذا العام، حسب توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، يمثل شهادة على جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز نزاهة العمل المصرفي. والمتتبع يدرك أن البنك المركزي العراقي على دراية كاملة بالتحديات التي تواجه القطاع المصرفي ومتطلبات معالجتها في الفترة القادمة.

كما لا يفوتني في هذا السياق، الإشادة بالمبادرات العديدة التي أطلقها البنك المركزي العراقي لدعم فرص تمويل الاقتصاد، سواء مبادرة دعم المشروعات الصناعية والزراعية بقيمة 5 تريليون دينار ومبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 تريليون دينار. ومن شأن تفعيل هذه المبادرات وتطوير آلياتها، أن تدعم خلق فرص عمل لمعالجة تحديات البطالة وتشجيع الإبداع والابتكار.

ولعل من المناسب كذلك أن نشيد بما حققه البنك المركزي العراقي من جهود ملموسة على صعيد تطوير نظم الدفع الوطنية والانتقال للاقتصاد الرقمي، فقد تم إنشاء المجلس

الوطني للمدفوعات وتطوير المقسم الوطني للمدفوعات بين البنوك وترخيص لعدد من شركات الدفع الإلكتروني والارتقاء بنظم المدفوعات الحكومية. وبالطبع تمثل متابعة جهود البنك المركزي العراقي في تطوير البنية التحتية المالية ومنها نظم المعلومات الائتمانية، محوراً مهماً لمساعي تعزيز الشمول المالي في العراق، الذي يحظى باهتمام كبير في استراتيجية البنك، حيث نشط البنك في التوعية بأهمية الشمول المالي وإطلاق المبادرات لتعزيز الوصول للخدمات المالية التي كان في مقدمتها توطين الرواتب واعتماد الرقم الدولي للحساب المصرفي، إلى جانب إنشاء اللجنة العليا للشمول المالي بمشاركة كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة في الدولة والقطاع الخاص. وقد انعكس جهود البنك المركزي هذه، في تحسن نسبة وصول البالغين للخدمات المالية 11 في المائة في عام 2014 إلى حوالي 23 في المائة لعام 2017.

ونحن في صندوق النقد العربي سعداء كوننا شركاء مع البنك المركزي العراقي للمعاونة في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي. ونود هنا أن نعرب عن خالص تقديرنا للترحيب والدعم الذي تلقته بعثة الصندوق خلال زيارتها العراق في شهر أكتوبر الماضي.

ولعل نجاح جهود اعداد وتطبيق استراتيجية الشمول المالي، يتطلب تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بقيادة البنك المركزي، من مؤسسات حكومية وبنوك ومؤسسات مالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام. وهي مناسبة أن نشيد بجهود رابطة المصارف العراقية والدور التوعوي الذي تقوم به، مثنين جهودها خلال فعاليات اليوم العربي للشمول المالي.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة الحضور،**

إدراكاً لأهمية القطاع المالي والمصرفي ودوره كقاطره للنمو والتنمية، يحظى تطوير القطاع، بأولوية كبيرة في إطار استراتيجية الصندوق، حيث يولي الصندوق اهتماماً

كبيراً في توفير المشورة الفنية وبناء القدرات وتطوير السياسات وخلق فرص تبادل التجارب والخبرات.

فمن جانب يواصل الصندوق جهوده لدعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، من خلال المساهمة في مساعدة الدول العربية على تطوير إستراتيجيات وطنية، والقيام بأنشطة تهدف إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية خاصةً المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والمرأة، والعمل على مواكبة التحولات التقنية والاستفادة منها في تعزيز الشمول المالي، ومواصلة جهود تعزيز التثقيف والتوعية المالية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال. في هذا الإطار، كان الصندوق قد أطلق خلال العام الماضي 2017، المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي، وبمشاركة البنك الدولي، تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية، خاصة منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

كما يعمل الصندوق على متابعة تطوير أسواق التمويل المحلية من خلال المساعدة على تطوير أسواق السندات المحلية والأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب تنمية أسواق أدوات تمويل البنية التحتية، بما يعزز من فرص التمويل طويل الأجل في الدول العربية، ودور أسواق المال في تمويل احتياجات التنمية.

كذلك يستحوذ تطوير مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بالاهتمام، حيث يعمل الصندوق على مساعدة الدول العربية للارتقاء بدور ومساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية وتطوير الأدوات المناسبة بما ينعكس إيجاباً على الشمول والاستقرار المالي من جهة، ويدعم من جهة أخرى تطور الاستثمار المؤسسي. وتحظى استدامة أنظمة صناديق التقاعد والمعاشات بأولوية في هذا السياق.

من جانب آخر، يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بمواضيع التقنيات المالية الحديثة وتطبيقاتها، إدراكاً منه للفرص الكبيرة التي تتيحها هذه التقنيات، دون إغفال التحوط للمخاطر. فقد حرص الصندوق في إطار مسؤوليته كأمانة فنية على تضمين برامج اجتماعات مجلس وزراء المالية العرب ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية واللجان وفرق العمل المنبثقة عنهما، لمواضيع تطبيقات التقنيات المالية الحديثة ودراسة تداعياتها على الاقتصاد والاستقرار والشمول المالي، بما يشجع على تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية في هذا الشأن. كان آخرها، إنشاء مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية، التي تعقد اجتماعها الأول يوم غدٍ الثلاثاء 11 ديسمبر 2018 في مدينة أبوظبي.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**حضرات السيدات والسادة الحضور،**

في الختام، اسمحوا لي ان أشكركم على إتاحة الفرصة للتحدث في هذا المؤتمر، راجياً لبلدنا العزيز العراق كل التقدم والازدهار، ومتمنياً للبنك المركزي العراقي كل النجاح في تحقيق استراتيجيته في خدمة الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق التنمية المستدامة. كما أتطلع لمواصلة التعاون مع السلطات في جمهورية العراق، مؤكداً أن الصندوق لن يدخر أي جهد لدعم احتياجات الإصلاح الاقتصادي والمالي وبناء القدرات.

كما لا يفوتني في هذه المناسبة، أن أجدد الشكر والعرفان لدولة مقر صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، على ما تقدمه من تسهيلات كبيرة ساهمت في تمكين صندوق النقد العربي من تحقيق الأهداف المنوطة به.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**